مجلة زراعة الرافدين ISSN:2224-9796(Online) ISSN: 1815-316X(Print) المجلد(٤٠) الملحق(٤)٢٠١٢

قياس اثر التغيرات الهيكلية الرئيسية في الفقر الريفي لدول عربية مختارة للمدة (١٩٩٠-٢٠١٠)

أسوان عبد القادر زيدان
قسم الاقتصاد الزراعي / كلية الزراعة والغابات / جامعة الموصل
Aswan_Alkese@yahoo.com

الخلاصة

الترابط بين ظاهرتي التغيرات الهيكلية والفقر يتأتى من ان التغيير الهيكلي في الدول النامية يقتضي إجراء انعطافات حادة في مسارات السياسات الاقتصادية القائمة على وفق حزمة من التوجهات الاقتصادية مغايرة لتلك التي اعتمدتها الدولة ، وغالبا" ما يتأتى عن هذه التغيرات اثار اقتصادية غير مرغوبة تدفع بفئات عديدة من افراد المجتمع نحو خط الفقر أو دونه ، لذلك فقد استهدف البحث قياس اثر التغيرات الهيكلية في الفقر الريفي للدول العربية (العراق،مصر) للمدة ١٩٩٠-٢٠١٠وذلك من خلال التعرف على المتغيرات الهيكلية التي تؤثر على الفقر، وقد مثلت العلاقة بين مؤشر الفقر (متوسط نصيب الفرد من الدخل) بوصفه متغيرا" تابعا" والعوامل المحددة له وهي كل من مساهمة الناتج لزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ، العمالة الزراعية ، الرقعة الزراعية ، نسبة العمالة الزراعية/العمالة الكلية ، التكنولوجيا الميكانيكية ، رأس المال المستثمر في الزراعة بوصفها متغيرات مستقلة ، ومن خلال ذلك تبين عدم قدرة القطاع الزراعي في العراق من تقبل النمو السريع مما خلق صعوبة انجاز عملية التحول الهيكلي باتجاه تعديل هيكل القطاع الزراعي مما خلق مشكلة الفقر لذلك تستدعي الضرورة تطوير البني الارتكازية في الريف وزيادة وتطوير مراكز البحث الزراعي ودعمها وإقامة إصلاح زراعي ملائم وبشكل أساسي في المناطق التي تعاني من تناقضات اجتماعية قوية ومن الفقر وانعدام الأمن الغذائي كوسيلة لتشجيع الحصول بصورة أوسع على الأراضي والمياه والموارد الطبيعية والتحكم بها . اما في مصر فتشير نتائج الدراسة إلى ان نسبة الفقر نسبة لايستهان بها وان شدة الفقر والتفاوت في توزيع الفقر يتركز في القرى أكثر منها في الحضر مما يشير إلى وطأة الإصلاح الاقتصادي والتغيرات الهيكلية ، لذلك توصي الدراسة بأتباع عدد من الإجراءات لمكافحة الفقر وذلك من خلال تنفيذ ثلاثة مداخل غير مستقلة عن بعضها البعض وهي :مدخل تدعيم النمو ، مدخل التنمية البشرية ، مدخل الرفاهية .

المقدمة

لاتوجد دولة في العالم بمنأى عن الفقر على الإطلاق واذا ماوجد اختلاف بين الدول فأنما يكمن في السعة ودرجة التركيز ، ولهذا فأن مايعد فقيرا" في دولة قد لايكون كذلك في دولة أخرى،ومهما كانت صيغ الفقر ومستوياته فأنه يمثل وصفا" غير مقبول إنسانيا" واجتماعيا"وأخلاقيا"(كداوي ،٢٠٠٤)لايحد الفقر بعد مكاني ولكن يكتنفه بعد زماني يمتد عمقا" مع تكوينه التاريخي في المجتمعات الإقليمية العربية، وقد اهتمت بظاهرة الفقر العديد من المذاهب والنظريات الاقتصادية، تصدرها ماجاء به الوحي عن قوله تعالى(فكلوا منها واطعموا البائس الفقير)(القرآن الكريم).

لقد أخذت قضية الفقر منعطفا" جديدا" منذ مطلع عقد الثمانينات وذلك لحدوث تطورين أولهما :اعتماد العديد من الدول النامية لبرامج الإصلاح والتكييف الهيكلي، مما انعكس سلبا"في أوضاع الطبقات الفقيرة،وثانيهما تمثل في التحول الكبير في أدبيات التنمية من مفهوم النمو الاقتصادي القائم على التصنيع وتكوين رأس المال والاستثمار المكثف من وسائل الإنتاج إلى التنمية البشرية كونها أساس عملية التنمية وجوهرها (الفارس،٢٠٠١) واذاكان التقرير العام للفقر (حالة تعبر عن النقص أو العجز في الاحتياجات الأساسية والضرورية للإنسان وان أهم هذه الاحتياجات (الغذاء ، الرعاية الصحية، التعليم، السكن وتوفر الاحتياج المادي لمواجهة الأمور الطارئة أو الأزمات التي تتعرض لها الأسرة أو الفرد) يوجز وصف الفقر باحتياجات معروفة في الغالب إلا ان المدى في حصر تلك الاحتياجات كما" ونوعا"يجعل من تبني أدوات قياسية صالحة للمقارنة زمانيا" ومكانيا" امرا" صعبا"، ويمكن قياس الفقر عن طريق التعبير عن عدد الفقراء كنسبة من السكان او عن طريق قياس مستوى المعيشة معبرا عنها بدخل العائلة او متوسط نفقات الفرد وفقر الدخل هو احد المقاييس المستخدمة في استراتيجيات تخفيف حدة الفقر وكذلك حصة الفرد من السعرات او البروتين .الفقر المدقع والذي يعرف بأنه الحالة ألتي لايستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله الوصول إلى إشباع الحاجات الغذائية والمتمثلة بعدد معين من السعرات الحرارية التي يمكنه من مواصلة حياته، ويمكن إرجاع أسباب انتشار الفقر إلى عدم المساواة لاقتصادية بين الافراد أي التفاوت في توزيع الثروات والدخول وعادة ما يكون الفقر على مستوى الدولة مصحوبا" بأنخفاض في الدخل الفردي وعدم المساواة في توزيعه ويمكن تقسيم الأسباب الاقتصادية إلى أسباب مباشرة وغير مباشرة ،فالأسباب المباشرة تلك الأسباب

تاريخ تسلم البحث ١٤ / ٦ / ٢٠١٢ وقبوله ٣٠ / ٩ / ٢٠١٢

ذات الأثر المباشر على الدخل القومي وعلى نمط توزيعه في الاقتصاد ، اما الأسباب غير المباشرة فهي التي تتمثل بأنخفاض معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض إنتاجية العمال وعدم المساواة في توزيع الدخل .

وتتأتى العلاقة بين الفقر والتغيرات الهيكلية من اتجاهات متعددة في مقدمتها، إن التغيرات الهيكلية تعد من الشروط الضرورية للنمو والتنمية الاقتصادية وبالتالي فأن معدل النمو يحدد اتجاهات الفقر وشدته في حين ان هذه التغيرات غالبا" مايترتب عليها في بادئ الأمر تزايد في معدل البطالة وارتفاع الرقم القياسي للأسعار مما انعكس أثارها في تزايد الأهمية النسبية للفقر في المدى القصير بخاصة ومن هذا المنطلق فأن التعرف على الهيكل الاقتصادي واتجاهات تغيره في بعض الدول العربية يعد مسألة ضرورية لوضع البرامج التي تعالج مسألة الفقر فضلا" عن ضرورتها لوضع البرامج المؤدية إلى الأمن الغذائي في هذه الاقتصاديات (حمدية زهران ،١٩٧٨) ، وتعد التكوينات الاقتصادية الهيكلية المستقرة عند مستوى مبكر من المراحل التنموية في مقدمة الأسباب المؤدية إلى إدامة الفقر في الريف إذ تحافظ على طبيعة العلاقات القطاعية ومكون هذه العلاقات فيما بينها أو ان تغيرها يتسم بقدر من البطء لايؤثر في معدلات النمو بالقدر الذي يفوق معدلات نمو السكان ، وتتمثل الاختلالات الهيكلية في القطاع الزراعي للدول العربية قيد البحث بارتفاع الأهمية النسبية للعلاقة بين الناتج الزراعي إلى إجمالي الناتج المحلي وارتفاع الأهمية النسبية للعمالة الزراعية واختلالات الهيكل السكاني ين الريف والحضر، وقد أشار الاقتصادي سيمون كوزنتس (Kuznets،١٩٧٢) إلى ان مؤشر الاختلال الهيكلي يمكن تقديره من الفرق بين الأهمية النسبية للناتج المحلي للقطاع الإنتاجي (زراعة ، صناعة ، خدمات) والأهمية النسبية للعمل في ذلك القطاع وتجمع هذه الفروقات للنشاطات الإنتاجية القطاعية المختلفة بغض النظر عن الإشارة فأذا كان مجموعها اكبر مما نسبته ٢٠ % فأن ذلك يشير إلى وجود الاختلالات الهيكلية في الاقتصاديات موضوع البحث.

يعاني معظم الفقراء في البيئة الريفية للبلدان العربية ومنها العراق ومصر من ضعف الحصول على الأصول المنتجة (الأرض،الائتمان،التقنية،خدمات الإرشاد والتدريب ونظام الري والنقل والاتصالات) التي تعد البنى التحتية لدالة الإنتاج في البيئة الريفية مما انعكس في تدني العوائد الزراعية لانخفاض الإنتاجية وتدني الدخول المزرعية ليزداد صغار المزارعين فقرا" على فقرهم ، وتشير معظم الدراسات إلى ان أكثر من ثلثي الفقراء يعيشون في مناطق ريفية (Dowell ،١٩٩٥) ففي العراق تبلغ نسبة الفقر نحو ٢٠% من إجمالي عدد السكان ونحو مليوني عائلة عراقية تعيش دون مستوى خط الفقر وفق الأسس التي تحددت (دولار واحد للفرد) على أساس تعادل القوى الشرائية لعام ١٩٨٥ ، وتبلغ نسبة الفقر في المناطق الريفية لعام ١٩٩٥ نحو ٨١،٧ % اما في عام ٢٠٠٥ فقد عكست تحسنا" نسبيا" في نسبتي الفقر المدقع والمطلق على حد سواء ثم تدهور المستوى المعاشي بشكل كبير بعد فرض الحصار الاقتصادي على العراق فقد ارتفعت نسبة الفقر المدقع إلى ٢٠% وقد انعكس هذا التدهور على سكان الريف والحضر وتبع ذلك تدهور كبير في مستوى لفقر المطلق إذ ان ثلاثة أرباع سكان العراق يعاني من عجز كبير في تأمين الاحتياجات الغذائية والمسكن والملبس وخدمات التعليم والصحة والنقل (مجهول ،٢٠٠٦).

اما مصر فتعد واحدة من الدول العربية الأكثر معاناة من الفقر وشهدت خلال العقد الماضي فترة من الركود أدت إلى تأثر الشرائح الفقيرة بشكل حاد ومن ناحية أخرى فأن ارتفاع معدل الأمية نسبيا" في مصر أدى إلى تفاقم أوضاع تلك الشرائح (يوسف،٢٠٠٨) ورغم تباين التقديرات الرسمية وغير الرسمية بنسبتها،إلا أنها تبقى مرتفعة بشكل ملحوظ وتتركز في الأرياف أكثر من الحضر، وتتفاوت نسبة الفقر مابين المحافظات الحضرية(٦,٦ %) والمناطق الريفية (٤١,٤ %) وفقا" لأحدث تقرير عن خريطة الفقر التي أصدرتها وزارة التنمية الاقتصادية فقد بلغ عدد القرى الأكثر فقرا" ١١٤١ قرية، وجاء في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨ إن معدلات الفقر لاتزال مرتفعة بشكل عام في مصر حيث تبلغ النسبة الإجمالية على مستوى الدولة إلى ١٩،٦ % وان كانت النسبة قد تراجعت من ٢٤,٣ % عام ١٩٩٠ إلى ١٩% عام ٢٠٠٥ ومن المستهدف الوصول بالمعدل ١٤% عام ٢٠١٥ ، وأوضح تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٨ ان هناك الف قرية مصرية يعيش فيها خمسة ملايين مواطن تحت " خط الفقر " أي مايعادل نحو ٣٧ % من إجمالي عدد الفقراء في مصر البالغ مجموعهم مليون شخص ، ووفقا" لتقرير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) الصادر في ٢٠٠٩ ان هناك مايقرب من نصف الأسر المصرية تعاني من سوء التغذية نتيجة لتدني مستوى الدخل لدى هذه الأسر وينفق محدودي الدخل نسبة اكبر من دخلهم تتراوح بين ٥٧-٦٤ % على الغذاء نظرا" لارتفاع أسعار الغذاء ، وقد تزايد الفقر في مصر بصورة ملحوظة سواء إذا ماقيس بعدد الأسر التي تعيش عند مستوى الفقر أو اقل منه حيث ان هناك ٧,٥ % من السكان يعتبرون فقراء فقرا" مدقعا"(يعيشون على اقل من دولار واحد يوميا") مع عدم قدرة ٤٤% من السكان من الحصول على الحد الأدنى من الغذاء المناسب.

وتكمن مشكلة البحث بأن القطاع الزراعي العربي يعاني من ظاهرة الفقر التي تعد سببا" في تخلف هذا القطاع وانخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الزراعي، الأمر الذي يستوجب إحداث تغيرات هيكلية في هذا القطاع للحد من ظاهرة الفقر.

وتتأتى أهمية البحث من أهمية التغيرات الهيكلية اللازمة لإحداث التحول المطلوب لهذا القطاع لدول عربية مختارة منطلقا" من فرضية مفادها ان التغيرات الهيكلية من الممكن ان تؤدي الى النهوض بالقطاع الزراعي لأنها تعد المؤشر الرئيسي لاتجاهات نمو الناتج المحلي الزراعي والحد من ظاهرة الفقر ويسعى البحث لإثبات هذه الفرضية من عدها معتمدا" الأسلوب الكمي ومستوحيا" سنده من مفاهيم نظريات التنمية.لقد حفز الاهتمام العام بالتغيرات الهيكلية وأثرها على الفقر الريفي عددا" من الدراسات ففي دراسة قام بها كداوي(٢٠٠٤) توصل فيها إلى انه بإمكان السياسة المالية ان تمارس دورا" حيويا" في اجتثاث الفقر والتخفيف من حدته عبر تبني استراتيجية للتحولات وتوجيه الإنفاق الذي يفضي إلى إعطاء الفقراء أحقية أفضل في السلع العامة وهذا يستلزم توسيع الدور الحكومي في المجتمع وتقييم جدارته وفقا" للمعايير الاجتماعية وليس الاقتصادية.وتوصل سلطان (٢٠٠٧) من خلال بحثه إلى ان هناك اثارا" سلبية أو محايدة للإصلاحات الاقتصادية على مستوى النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدلات الفقر اثناء هذه الإصلاحات وانه ربما هذه الإصلاحات لاتؤتي ثمارها إلا في مديات أطول ، اما في المدى القصير فأن الآثار السلبية لعملية الإصلاحات الاقتصادية لاسيما على مستوى النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتزايد معدلات الفقر تتجلى من خلال النتائج المستخرجة .

وتوصل زيدان (٢٠٠٩) من خلال البحث ان القطاع الزراعي في العراق يعاني من قصور في توفير العديد من المتطلبات الضروريةللانتاج والاستثمار، وان تخلف التنمية في العراق يمثل احد مظاهر الاختلالات الإنتاجية التي واجهها الاقتصاد العراقي وبالتالي انعكس أثره على الفقر في القطاع الزراعي .

لذلك فقد استهدف البحث دراسة اثر التغيرات الهيكلية في الفقر الريفي للدول قيد البحث (العراق ، مصر) للمدة ١٩٩٠-٢٠١٠ .

مواد البحث وطرائقه

يعتمد البحث على التحليل النظري الذي يدعمه العمل القياسي التجريبي لإثبات الفرضية وذلك بالاستعانة ببعض المفاهيم الأساسية والنظريات الاقتصادية التي تخص موضوع الدراسة ، تم توصيف النموذج القياسي للعلاقة بين مؤشر الفقر (متوسط نصيب الفرد من الدخل) (كداوي ،٢٠٠٤) بوصفه متغير معتمد والمتغيرات الأخرى بوصفها متغيرات مستقلة وهي :

X_1 مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي .

X_2 العمالة الزراعية.

X_3 الرقعة الزراعية.

X_4 نسبة العمالة الزراعية / العمالة الكلية.

X_5 التكنولوجيا الميكانيكية.

X_6 رأس المال المستثمر في الزراعة.

بعدها جرى تقدير النموذج بموجب طريقة الانحدار الخطي المتعدد Multiple Regression باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS ، تلي ذلك تفسير لقيم المعلمات المقدرة واختبارها إحصائيا" واقتصاديا" وقياسيا" وبما يمكن الاستفادة في تفسير سلوك تلك المتغيرات واثرها على الفقر الريفي في الأقطار العربية قيد البحث والدراسة (العراق ، مصر).

النتائج والمناقشة

أظهرت النتائج التي تم التوصل إليها في تفسير العلاقة بين المتغيرات المفسرة ($X_1,X_2,---- X_n$)والمتغير المعتمدY (مؤشر الفقر) بأن أكثر النماذج المعتمدة توفيقا" للبيانات هو الأنموذج اللوغارتمي المزدوج في الدولتين قيد البحث والدراسة وباستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد ،ففي العراق أخذت المعادلة شكل العلاقة الآتية:

$$Logy=14.0 - 0.121Logx_1+0.488Logx_2 - 1.83Logx_3$$

(t) (3.64) (-1.91) (1.94) (-3.09)

$$0.095Logx_4 - 0.141Logx_5 - 0.015L0gx_6$$

(0.27) (-1.71) (-0.51)

$F = 9.56$ $D.W= 1.94$ $R^2= 80\%$

أوضحت الاختبارات الإحصائية ان قيمة(t) المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية ، حيث ثبت معنوية كل من (مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاحتمالي x_1 ، العمالة الزراعية x_2، الرقعة الزراعيةx_3، التكنولوجيا الميكانيكية x_5) عند مستوى معنوية٠,٠٥ولم تثبت معنوية كل من (نسبة العمالة الزراعية /العمالة الكليةx_4 ، رأس المال المستثمر في الزراعةx_6) عند المستوى نفسه من المعنوية.

وأشارت قيمة R^2 ان ٨٠ % من التغيرات الحاصلة في مؤشر الفقر(متوسط نصيب الفرد من الدخل Y) تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة في المعادلة و ٢٠ % منها تفسر بواسطة عوامل أخرى د يفسرها المتغير العشوائي Ui .

ومن اختبار F تأكد معنوية الدالة في إثبات صحة العلاقة بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة، كما تم التأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي حيث بلغت قيمة D.W المحسوبة ١,٩٤ وهي اكبر من dl واقل من du .

اما الاختبارات النظرية فقد دلت اشارة متغير مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجماليx_1 بأن لها تأثير سلبي ومعنوي في متوسط نصيب الفرد من الدخل،ومن ثم فأن زيادة قدرها ١% من هذا المتغير يؤدي إلى انخفاض في متوسط نصيب الفرد من الدخل بنسبة تصل إلى ١٥,١% ، ويعزى هذا الانخفاض إلى المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع من الجهود في استغلال كافة الأراضي الصالحة للزراعة واستصلاح الأراضي وإقامة مشاريع الري والبزل المتكاملة وإدخال المكننة واستخدام البذور المحسنة والأسمدة والمبيدات الحشرية لأجل رفع الإنتاج والإنتاجية في هذا القطاع ، فعلى الرغم من كون العراق بلدا" زراعيا" من حيث الموارد الطبيعية التي يمتلكها ولأهمية القطاع الزراعي في بناء اقتصاده، إلا ان إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي لايتناسب مع حجم تلك الموارد من جهة وأهمية القطاع الزراعي من جهة أخرى، اما إشارة متغير العمالة الزراعية x_2 فقد كان ايجابيا" ومعنوي ومن ثم فأن زيادة قدرها ١% من هذا المتغير يؤدي إلى زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل بنسبة ٤٨,٩ % ، حيث إن تنمية الأرياف وخلق أرياف جديدة تستوعب الإعداد الكبيرة من السكان وإعادة توطين بعضا" منهم احد الوسائل المهمة في مكافحة الفقر من خلال تشجيع الإفراد على العمل في الزراعة كمزارعين وعمال لدى المزارعين وتعليمهم بعض الحرف التي تدر دخلا" عليهم ، لذا فأن التنمية الريفية تأتي في مقدمة الأولويات التي يجب الانتباه لها والاتجاه إليها للحد من الهجرة من الريف إلى المدينة وتوزيع السكان على اكبر مساحة ممكنة وخلق فرص عمل تتناسب مع ظروف كل منطقة ومعطياتها.

وتشير إشارة متغير الرقعة الزراعية x_3 بأن لها تأثير سلبي ومعنوي في متوسط نصيب الفرد من الدخل ، ومن ثم فأن زيادة قدرها ١% من هذا المتغير يؤدي إلى انخفاض في متوسط نصيب الفرد من الدخل بنسبة تصل إلى ١٨,٥ % فانخفاض الحيازات الزراعية للفقراء الريفيين يتطلب إعادة توزيع الأراضي الزراعية عن طريق سياسات الإصلاح الزراعي بالرغم من قلة المحاولات الناجمة في هذا المجال ، كما قدمت من الوكالات الدولية توصيات تتمثل بتحسين استصلاح الأراضي وتحسين خصوبتها والحد من تفتيت الحيازات الزراعية عن طريق دمجها وإعادة توزيع الأراضي بهدف جعلها حيازات مستديمة اقتصاديا" (جبليتي ، ١٩٩٦) ،اما متغير العمالة الزراعية / العمالة الكلية x_4 فقد كان ايجابيا" وغير معنوي ، ومن ثم فأن زيادة قدرها ١% من هذا المتغير يؤدي إلى زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل بنسبة ٣٦,٤ % وهذه الزيادة تكون متدنية مما يعني ان الزيادة السكانية تدفع العمال إلى خارج القطاع الزراعي بنسبة تزيد عن معدل الزيادة السكانية نفسها أي ان فائض العرض من العمالة الزراعية يدفعها إلى خارج القطاع .

بينما يشير متغير التكنولوجيا الميكانيكية x_5 إلى التأثير السلبي والمعنوي حيث ان زيادة قدرها ١% في هذا المتغير يؤدي إلى انخفاض في متوسط نصيب الفرد من الدخل بنسبة تصل إلى ١٤,١ % وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية حيث ان زيادة استخدام التكنولوجيا الميكانيكية تؤدي بالضرورة إلى زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل وتعزى هذه السلبية إلى الحصار الاقتصادي المفروض على القطر العراقي كان له الأثر الكبير في عدم تنفيذ الخطة المعدة للمكننة فأتجهت الدولة إلى نظام المكننة الموجهه حيث في هذا النظام لم يتم اختيار وفرز المكائن والآلات الزراعية بموجب خطة المكننة وعدم إتمام التحضير المسبق للآلات والأيدي العاملة لتنفيذ العمل ولا يعتمد على خرائط تكنولوجية لتنفيذ العمليات الزراعية ، بالإضافة إلى توقف المعدات أحيانا" كثيرة لنفاذ البذور والسماد والوقود وتعطل المعدات لفترات طويلة وغير ذلك من الأسباب التي أدت إلى قصور المكننة عن المساهمة الفعالة في رفع معدات الغلة للمحاصيل الزراعية (الطحان ،١٩٨٨) ، اما متغير رأس المال المستثمر في الزراعة x_6 فقد كان سلبيا"وغير معنوي ومن ثم فأن زيادة قدرها ١% في هذه النسبة يؤدي إلى انخفاض في متوسط نصيب الفرد من الدخل بنسبة تصل إلى ١,٥٧ % وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية ، وتعزى هذه السلبية أو الانخفاض إلى انخفاض مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الزراعة ففي عقد التسعينات شهد القطاع الزراعي انخفاضا" ملحوظا" في رؤوس الأموال المستثمرة بسبب ظروف الحصار المفروض على القطر العراقي فضلا" عن عرقلة

استيراد الآلات ووسائط النقل واقتصرت الجهود على صيانة البنى التحتية والارتكازية واعمار المدمر منها اثناء الحرب.

اما في مصر فقد أخذت المعادلة شكل العلاقة الآتية :

$$\text{Log } y = 0.1\,4 - 0.042\text{Log}x_1 - 0.489\text{Log}x_2 + 0.403\text{Log}x_3 - 0.0514\ \text{Log}x_4 +$$
$$(t) \quad (0.07) \quad (-0.05) \quad (-1.73) \quad (1.71) \quad (-0.75)$$
$$0.713\text{Log}x_5 + 0.108\ \text{Log}x_6$$
$$(2.36) \quad (0.82)$$
$$R^2=75\% \quad F=9.63\% \quad D.W=2.18$$

أوضحت الاختبارات الإحصائية ان قيمة (t) المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية ،حيث ثبت معنوية كل من (العمالة الزراعية x_2 ، الرقعة الزراعية x_3 ،التكنلوجيا الميكانيكية x_5) عند مستوى معنوية ٠,٠٥ ولم تثبت معنوية كل من (مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي x_1، نسبة العمالة الزراعية / العمالة الكلية x_4، رأس المال المستثمر في الزراعةx_6) عند المستوى نفسه من المعنوية.

وأشارت قيمة R^2 ان ٧٥ % من التغيرات الحاصلة في مؤشر الفقر (متوسط نصيب الفرد من الدخل y) تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة في المعادلة وان ٢٥ % منه تفسر بواسطة عوامل أخرى قد يفسرها المتغير العشوائي ui .

ومن اختبار F تأكد معنوية الدالة في اثبات صحة العلاقة بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة ، كما تم التأكد من خلو المعادلة من ظاهرة الارتباط الذاتي حيث بلغت قيمة D.W المحسوبة ٢,١٨ وهي اكبر من dl واقل من du .

اما الاختبارات النظرية فقد دلت إشارة متغير مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي x_1 بأن لها تأثير سلبي وغير معنوي في متوسط نصيب الفرد من الدخل ، ومن ثم فأن زيادة قدرها ١% من هذا المتغير يؤدي إلى انخفاض في متوسط نصيب الفرد من الدخل بنسبة تصل إلى ٤,٢ % وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية ويعزى هذا الانخفاض إلى نسبة الزيادة أو النمو في الناتج المحلي الإجمالي اكبر من نسبة الزيادة في الناتج الزراعي وذلك بسبب زيادة العوائد من صادرات النفط الخام الذي أدى إلى تناقص الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في اقتصاد مصر فضلا" عن الصعوبات التي واجهت هذا القطاع والتي تمثلت بقصور الموارد الطبيعية والتقلبات الجوية كل هذه العوامل أدت إلى انخفاض نصيب الفرد من الدخل والذي أدى إلى زيادة الفقر وقد احتلت مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في عقد التسعينات ١٦,٧ %(غزال، ٢٠٠٣)، اما إشارة متغير العمالة الزراعية x_2 فقد كان سلبيا" ومعنوي في متوسط نصيب الفرد من الدخل ، ومن ثم فأن زيادة قدرها ١% في هذا المتغير تؤدي إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل بنسبة تصل ٤٨،٩ % وذلك لان القطاع الزراعي في مصر يعد من اكبر القطاعات في الاقتصاد المصري حيث ينتمي مايقارب من ٥٠% من السكان لذلك القطاع ويعتمدون عليه، كما ويزيد عدد العاملين في هذا القطاع على خمسة مليون عامل زراعي اي حوالي ٣٧ % من القوة العاملة الكلية فضلا" عن كونه احد مصادر النقد الأجنبي لحصيلة الصادرات كما انه يساهم بنحو خمس قيمة الناتج الإجمالي (المشهداني ،٢٠١٠) وان لسياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر في عام ١٩٩٥-٢٠١٠ تكون ذات اثر سلبي على القوة العاملة الزراعية وذلك لان هذه السياسات تشجع على استخدام المكننة الزراعية الحديثة التي قد تحل محل عدد العمال وهذا يؤدي إلى تقليص عدد العمال والعمالة الماهرة وهذا من شأنه ان يقلص العمالة الزراعية على مرور الزمن ،حيث نجد ان العمالة الزراعية متذبذبة وكذلك يعزى هذا الانخفاض لوضوح بوادر الخلل في سياسات الاقتصاد الكلي وعدم المواءمة الاقتصادية المرتبطة بسياسات الاقتصاد الزراعي المصري على الرغم من المحاولات الهادفة إلى إصلاح هذا القطاع منذ منتصف التسعينات، وان إشارة متغير الرقعة الزراعية x_3 ايجابية في متوسط نصيب الفرد من الدخل ، ومن ثم فأن زيادة قدرها ١% من هذا المتغير تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد من الدخل بنسبة تصل إلى ٤٠,٣ % وذلك بسبب الزيادة في الرقعة الزراعية حيث ازدادت من ٣٠٤٩,٦ ألف هكتار عام ١٩٩١الى٣٢٩٦,١ ألف هكتار عام ١٩٩٩ ثم إلى ٣٥٣٧,٧ ألف هكتار عام ٢٠٠٧، وتشير إشارة متغير العمالة الزراعية / العمالة الكلية x_4 إلى أنها ذات تأثير سلبي في متوسط نصيب الفرد من الدخل ومن ثم فأن زيادة قدرها ١% من هذا المتغير يؤدي إلى انخفاض في متوسط نصيب الفرد من الدخل بنسبة تصل إلى ٥١,٤ % حيث ان الأجور التي يتقاضاها العمال الزراعيين قد انخفضت في فترة التسعينات بنسبة ٥٠،٨ % بالرغم من زيادة الأجر النقدي بنسبة ١٥,٧ % ويتماشى هذا التراجع في الأجور الحقيقية لعمال الزراعة مع الاتجاه العام للتراجع في كل قطاعات الطبقة العاملة في منتصف التسعينات وحتى الوقت الحاضر ، وان معدلات إفقار عمال الزراعة كانت اعلى بما لايقارن من مثيلتها لدى عمال المدن وفي إحدى الدراسات(يوسف، ١٩٩٨) ان دخل العمال الزراعيين الدائمين كان يوازي٣٧,٢ % من الدخل المتوسط لخط الفقر، اما دخل العمال المؤقتين

(الفلاحين الفقراء الذين يعملون موسميا" لدى الغير) من حيازتهم ومن العمل المأجور مجتمعين فيمثل ٦٠,٣ % من دخل خط الفقر .

اما متغير التكنولوجيا الميكانيكية x_5 فيشير إلى العلاقة الايجابية والمعنوية في متوسط نصيب الفرد من الدخل ومن ثم فأن زيادة قدرها ١% من هذا المتغير يؤدي إلى زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل بنسبة تصل إلى ٧١,٣ ويعزى السبب في ذلك إلى زيادة استخدام الآلات والمكائن الزراعية في الزراعة المصرية التي عوضت عن الأيدي العاملة ، اما متغير رأس المال المستثمر في الزراعة x_6 فيشير إلى وجود العلاقة الايجابية وغير المعنوية في متوسط نصيب الفرد من الدخل ومن ثم فأن زيادة قدرها ١% من هذا المتغير يؤدي إلى زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل بنسبة تصل إلى ١٠,٨فعلى الرغم من الزيادة إلا ان هذه الزيادة تعتبر ضعيفة جدا" ويعود ضعف الاستثمار في القطاع الزراعي إلى تزايد الديون الخارجية لمصر والعجز المالي بحيث أصبح من الصعب استدامة نمط النمو فيه.

تشير نتائج الدراسة في العراق بعدم قدرة القطاع الزراعي من تقبل النمو السريع مما خلق صعوبة انجاز عملية التحول الهيكلي باتجاه تعديل هيكل القطاع الزراعي مما خلق مشكلة الفقر حيث واجه العديد من التحديات والعقبات امام تنمية القطاع الزراعي حيث مازال الكثير من الموارد والطاقات الزراعية غير مستغلة استغلالا" كاملا" ، كما إن المستغل منها دون الاستغلال الأمثل بحيث ان نسب الاكتفاء الذاتي للعديد من السلع الغذائية الإستراتيجية متدنية بدرجة كبيرة وظل القطاع الزراعي في العراق يعاني من قصور في توفير العديد من المتطلبات الضرورية للإنتاج وعدم كفاية الهياكل الأساسية والمؤسسات اللازمة للقضاء على الفقر في الريف ،فالافراد اللذين يعيشون في المناطق الريفية الواقعة تحت خط الفقر يشكلون ٧٠ – ٨٠ % وهي نسبة عالية وان دحر أفتي الفقر والجوع يستدعي مايلي :

١ - تحفيز وتوسيع الميادين كافة اي تحفيز القادرين على العمل في القطاع الزراعي والبناء والأعمار من اجل القضاء على الجوع.
٢ - تطوير البنى الارتكازية في الريف وزيادة وتطوير مراكز البحث الزراعي ودعمها وتشجيع الصناعات الزراعية الغذائية ودعمها بما يمكنها من خلق بنية أساسية قادرة على استمرار تموينها.
٣ - إقامة إصلاح زراعي ملائم وبشكل أساسي في المناطق التي تعاني من تناقضات اجتماعية قوية من الفقر وانعدام الأمن الغذائي كوسيلة لتشجيع الحصول بصورة أوسع ومستدام على الأراضي والمياه والموارد الطبيعية والتحكم فيها .
٤ - زيادة مبالغ الاستثمار في الموارد البشرية (التعليم ، الصحة ، الغذاء) وإتباع منهج متكامل يشمل تعزيز الرفاه الاجتماعي (مجهول ،١٩٩٧)
٥ - تأسيس برامج تطوير شاملة للمناطق الريفية والنائية وجعل الريف جاذبا" لاطاردا" للسكان.
٦ - ضرورة اعتماد سياسات زراعية واقتصادية كفيلة بتطوير الريف والقضاء على الفقر فيه.

وتشير نتائج التحليل في مصر إلى ان نسبة الفقر فيها نسبة لايستهان بها، وان شدة الفقر والتفاوت في توزيع الدخل يتركز في القرى أكثر منها في الحضر وينفق محدودو الدخل نسبة اكبر من دخلهم تتراوح بين٥٧-٦٤ % على الغذاء مما يشير إلى وطأة الإصلاح الاقتصادي والتغيرات الهيكلية وذلك بسبب ارتفاع أسعار الغذاء بمعدل اعلى من معدل التضخم مقاسا" بالرقم القياسي لأسعار المستهلك، فعلى الرغم من ان تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والتغيرات الهيكلية كان له اثارا" سلبية على الفقراء إلى انه توجد إجراءات عديدة لمكافحة الفقر في مصر وذلك بوضع ثلاثة مداخل(Mosely، ١٩٩٨)

المدخل الأول : مدخل تدعيم النمو الاقتصادي ويتعامل هذا المدخل مع الإجراءات التي تزيد من وصول الفقراء إلى التوظيف الإنتاجي والى تملك الأصول فقد ثبت بالتجربة العملية ضرورة استمرار تحقق النمو الاقتصادي للتقليل من حدة الفقر عن طريق صياغة السياسات التي تهدف للحد من الفقر وهي :

أولا": من خلال وضع مجموعة من السياسات العامة وهي:

١ - سياسات نقدية ومالية تهدف إلى تقليل حدة التضخم ذلك لان استمرار ارتفاع الأسعار يشكل حجر عثرة يقف امام تفاعل الفقراء في المجتمع ويزيد من تهميشهم.
٢ - سياسات خاصة بالتجارة وسعر الصرف تهدف لتشجيع التنافسية وتعمل على تدعيم الترابط مع الأسواق العالمية.

ثانيا" : توسيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا" : التنمية الريفية والزراعية : تمثل احد الاثار الهامة لزيادة الفقر في القطاع الريفي في عدم كفاية الدخل المتولد من النشاط الزراعي لمتطلبات نمو عدد السكان في الريف وبناء" على ذلك فمطلوب اتخاذ الإجراءات التي

تهدف لتشجيع الاستثمار الخاص في الأنشطة غير الزراعية في القطاع الريفي ويتضمن ذلك تطبيق الحواجز والإعفاءات الضريبية الممنوحة للمشروعات التي يتم إنشاؤها في الريف.

المدخل الثاني :مدخل التنمية البشرية ويتضمن الإجراءات التي تزيد من الاستثمار في رأس المال البشري لتعزيز الإنتاج المتوقع للفقراء (الاستثمار في التعليم والتدريب والصحة)

المدخل الثالث : مدخل الرفاهية الاجتماعية ويعتمد هذا المدخل على الإجراءات التي تتعامل مع الفقر خلال المدفوعات التحويلية وأهمها الدعم.

وبناء" على ذلك توصي الدراسة بأن تكون المداخل الثلاثة غير مستقلة عن بعضها البعض وذلك للحد من اثار الفقر في مصر فتوفير خدمات التعليم والصحة بأسعار مدعومة هي في الواقع استثمار في رأس المال البشري وتقع ضمن نطاق مدخل الرفاهية.

MEASURE THE IMPACT OF MAJOR STRUCTURAL CHNGES IN RURAL POVERTY FOR SELECTED ARAB COUNTRIES FOR THE PERIOD (1990-2010)

Aswan Abdul-Kadir Zaydan
Dept. of Agric.Econ., College of Agric. & Forestry,Mosul Univ,Iraq
Aswan_Alkese@yahoo.com

ABSTRACT

Correlation between the phenomena of structural changes and poverty comes from the structural change in developing countries That requires sharp turns in the paths of economic policies based on the package according to of Economic trends that differ from those adopted by the stste,and often,What comes from this The effects of economic changes is desirable to pay several categories of members of the community toward or below the poverty line, so it has targeted a research measure the effect of structural changes in rural poverty for the Arab States (Iraq, Egypt) for the period 1990-2010, through the dentification of structural variables that affect poverty, has represented the relationship between poverty index (the average per capita income) As a variable \ "follower \" and has a determinant of the contribution of the agricultural output in GDP, agricultural labor, agricultural area, the proportion of agricultural labor / employment College, mechanical technology, capital invested in agriculture as independent variables, and through the identification of the inability of the agricultural sector in Iraq to accept the rapid growth of The difficulty of creating complete the process of structural transformation toward modify the structure of the agricultural sector, creating the problem of poverty to that of necessity require the development of the infrastructure in the countryside and increase and develop Agricultural research centers and support for agrarian reform and the establishment of appropriate and mainly in areas with strong social disparities and poverty and food insecurity as a means to encourage Get more broadly on the land, water and natural resources and control. As in Egypt to study results indicate that the percentage of the poverty rate for the Aasthen and severity of poverty and inequality in Distribution of poverty is concentrated in the villages than in urban areas, indicating the impact of economic reform and structural changes, so the study recommends that the followers of a number of measures to combat Poverty through the implementation of the three entrances is not independent from each other: the entrance to strengthen growth, human development entrance, the entrance of well-being.

المصادر

جيليتي، كارلو (١٩٩٦)الفقر في الوطن العربي : تجميع للقضايا الرئيسية فيما كتب عن الفقر، في مناهضة وإزالة الفقر، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرر اجتماعات الخبراء عن القضايا مع ظاهرة الفقر وتوفير سبل العيش المستدام في الدول العربية، دمشق.

زهران ، حمدية(١٩٧٨) اقتصاديات التنمية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ص ١٥٩.
زيدان ، اسوان عبد القادر (٢٠٠٩) دور التنمية الريفية في مكافحة الفقر في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٥،
سلطان، داؤد سليمان (٢٠٠٧) اثر الإصلاحات الاقتصادية في الفقر دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة ولاقتصاد، جامعة الموصل.
الطحان ، ياسين هاشم (١٩٩١) اقتصاديات وادارة المكائن والآت الزراعية ، نشر وتوزيع دار الحكمة للطباعة والنشر ، شارع ابن الاثير ، الموصل ، العراق .
عثمان ، صابر بيرداود (٢٠٠٧) قياس خطوط الفقرومؤشراتها في مجمعي(بنصلاوة وداره توو) لعام ٢٠٠٣ ، تنمية الرافدين ،٨٨(٢٩):٤
غزال ، قيس ناظم (٢٠٠٣) اثر العولمة في الاداء الزراعي في بلدان نامية مختارة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل.
الفارس، عبد الرزاق (٢٠٠١) .الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي.مركز دراسات الوحدة العربية
القرآن الكريم ، سورة الحج ، الاية ٢٨ .
كداوي ، طلال محمود (٢٠٠٤) الدولة والفقر:اثر السياسات الحكومية في اوضاع الفقر، تنمية الرافدين ،٧٦(٣٦):٣
مجهول (١٩٩٧). وقائع اجتماع فريق خبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي ، اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي اسيا ،الامم المتحدة ، نيويورك .
مجهول(٢٠٠٦). المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ، ايكاردا .
المشهداني ، احمد هاشم (٢٠١٠) الاثار الاقتصادية لسياسة الاصلاح الاقتصادي على الائتمان الزراعي في
يوسف ، مها (١٩٩٨)"احوال العمال الزراعيين في مصر ، مركز الدراسات الاشتراكية ، مصر.

Dowell, D. R. and J.E Allen (1995).Poverty among southem workers: metro and non metro differentials. American of Agricultural Economics. 77(3):796-804.
Kuznets,simon(1972) Economic Growth Of National ,Second Printing .Oxford University Press, London.
Mosley,Paul and Hume,David (1998), Micro enter price finance:is there a conflict between growth and poverty alleviation? World Development, 26(5):2-3.